

ولو لم يكن فلا اجرة كما في الحاشية بخلاف ما اذا اشتجرها  
 لتدرك في المصنفين والبريكه • الثالثة استاجر ثوبا  
 كل يوم بدانق فاعسكه سباني من غير لبس لم يجز  
 اجرا بعد المدة التي لو لبسه لم يخرق كما في الخلاصة •  
 ويقع على الثانية انها لو هلكت في زمان اسماها عنه  
 يضمنه لانه لما لم يجلب الاجر لم يكن ما ذروا في اسماها  
 بخلاف ما اذا استاجرها للثوب في المصنف هلكت بعد  
 اسماها كما في فزون الكرابيسي **الزيادة في الاجرة**  
**من المشجر** من غير ان يزيد عليه احد فان تعدد مضمين  
 بعض المدة لم ينعق والحظ والزيادة في المدة كما بين  
 وان زيد على المستاجر فان في الملك لم يقبل مطلقا  
 كالورخصت وهي شاملة لمال اليتيم بقومه وان  
 كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة بغيرها  
 انما نظر بالعرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصيل  
 وقومها صحيحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها  
 بعين فاحش وجع القاصي الماهل في الحجر والتمتع  
 فان اجروا انها كذلك فصحها والواحد يكتفي عند  
 ثم كما في وصايا الحاشية وانقع الوسائل وتقبل  
 الزيادة ولو شهد ووقف العقد باجرة المثل  
 كما في النفع الواسل والافان كانت ضررا لو نشأ  
 تقبل وان كانت الزيادة اجرا المثل فاشحنه وقبولها

قبولها فيبعضها المتولي ويمصيه القاصي فان امتنع  
 المتولي فسحق القاصي كما حرره في النفع الواسل ثم يجرها  
 بمن زاد • فان كانت دارا او حائونا عرضا على المستاجر  
 فان قبلها فهو الاحق وكان عليه الزيادة من وقت  
 قبولها لان اول المدة وان انكروا زيادة اجرة المثل  
 وادعوا انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها  
 اجرها المتولي وان كانت ايضا فان فادعة عن الزرع  
 وكادار وان مشفوا لم ينعق اجرتها لغير صاحب  
 الزرع لكن ينعق الزيادة من وقتها على المستاجر • ولما  
 الزيادة على المستاجر بعد ما يبي او عرس فان كانت  
 استاجر شاهق فانه يوجب لغيره اذا فرغ الشهر ان  
 لم يقبلها وانما يملكه انما نظر بعينه مستحق القلع  
 فيلويق او يصير حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة  
 باقية لم تجر لغيره وانما ينعق عليه بالزيادة كالزراعة  
 عليها بزرع وانما اذا زاد اجرا المثل في بقية من عند  
 ابن يزيد احد فلم يتولي فسحقا وعليه الفتوى وقام  
 لغيره كان على المستاجر المسبب كما في الصعري هذا  
 ما حرره في هذه المسئلة من كلام مشايخنا **اد**  
**في العقد** بعد تحميل البذل صححا كان العقد  
 او فاسد ان لم يتحمل حسن البذل حتى يستوي مال  
 البذل ذكره الزبيدي في البيع القاسد يصح بان

مطلقا اجارة البيت